

سياسة إشراك اللاجئين الفلسطينيين

جوليت أبو عيون ونورا ليستر مراد

أسلوب لرفع الوعي بمعاناتهم وحاجاتهم، وطريق لسماع أصوات اللاجئين عند اتخاذ القرارات.

ويلزم الكثير من الوقت للقيام بالعمليات التشاركية، كما أنها صعبة التطبيق في حالات النزاع ومشحونة سياسياً منذ بدايتها. وقد واجهنا تحديات هامة حول مصداقية المشروع، وتطبيق النظام والبحث عن ممولين، على الرغم من حقيقة أن كل الكوادر كانوا فلسطينيين والعديد منهم كانوا لاجئين. وقد أصر أعضاء اللجنة الشعبية في مخيم قلنديا للاجئين وهم زعماء غير منتخبون من الفئات السياسية المختلفة بأنهم لا يحتاجون لأخذ آراء عينة عشوائية من اللاجئين. وقد كان بعض زعماء اللاجئين في قلنديا مرتابون جداً من أهداف هذا المشروع، وقرروا بعد اجتماعات استمرت لعدة شهور بأنهم لن يشاركوا، ففي رأيهم يعتبر حق العودة أمراً مقدساً ويجب أن لا يكون خاضعاً، تحت أية ظروف، لأي دراسات أو مناقشات

مع اللاجئين. ورفضوا إصرارنا على شمل اللاجئين العاديين وليس القادة السياسيين فقط، مدعين أن اللاجئين المشترك ليس محنك بما فيه الكفاية لمقاومة التلاعب الذي يحدث في المناقشات ولا يجب أن يحصل على المعلومات التي قد تقلل من توقعاته. ويسعى اللاجئون للتعلم حول حق عودتهم، ولكن دون الاصرار على حقهم في الاختيار بخصوص عودتهم.

وقد وافق اللاجئون المحيطين بمخيم الجلزون على المشاركة، وكانت نتائج البحث والعملية مفيدة. وأظهرت الدراسة نقصاً كبيراً في الحقائق لدى اللاجئين وخصوصاً بين المشاركين الشباب والنساء، فقد استطاعوا إعداد تحليلات معقدة تقرر بصعوبات تطبيق حق العودة ولكنهم لم يستطيعوا الاستشهاد بتفاصيل حول القرارات الدولية ذات العلاقة، ولم يعرفوا المواقف المحددة للأطراف الفلسطينية والإسرائيلية والدولية بخصوص حق العودة. ولم يدرك معظمهم بأنهم يتمتعون بكل الحقيقتين، الحق القانوني للحصول على التعويض إضافة إلى حق العودة. وقد أثار هذا التساؤل حول فائدة استطلاعات الرأي والبحث الكمي الآخر التي تطلب آراء اللاجئين دون اكتشاف مدى فهم اللاجئين لمعنى مثل هذه المفاهيم كـ«العودة للوطن»، و«التعويض» و«القانون الدولي».

يجب أن يتمتع اللاجئون الفلسطينيون بحرية الاختيار وإتخاذ القرار المبني على المعرفة والاطلاع حول ما كانوا يرغبون في العودة إلى أرضهم أم لا . وهذا حقهم القانوني والأخلاقي. هل يعتبر أيضاً من حقهم المشاركة في المناقشات حول مستقبلهم؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكنهم المشاركة؟

يجب أن تضمن كلا من المبدأ والتطبيق لحق العودة فقط بعدها سيتوفر للاجئين المعلومات الكافية للاختيار من بين هذه الخيارات كالعودة للوطن طواعية، أو الاندماج في مجتمعاتهم المحلية أو إعادة التوطن في بلاد ثالثة. ويجادل العديد من هؤلاء المدافعين عن حقوق اللاجئين بأن مناقشة اختيارات اللاجئين قبل ضمان حقوقهم في اتفاقية محددة قد يقوض من الوعي بحقوق اللاجئين، كما يزعمون بأن

يلزم الكثير من الوقت للقيام بالعمليات التشاركية، كما أنها صعبة التطبيق في حالات النزاع ومشحونة سياسياً منذ بدايتها

حق العودة غير قابل للتفاوض، لذا يعتبر «شمل» قضية اللاجئين قبل ضمان حقوقهم أمر غير ضروري بل أن له تبعات سلبية.

المبادرة الريادية للاصغاء للاجئين

«حان الوقت لهم بأن يتكلموا ولنا بأن نصغي» هو اسم لمشروع تم تطبيقه على مدى ١٥ شهراً بين الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقدم هذا المشروع المعلومات الصادقة للاجئين الفلسطينيين حول القضايا المتعلقة بحق العودة، إضافة إلى أنه سعى إلى توثيق أصوات اللاجئين حول المعلومات المقدمة لهم ومناقشة الدور الذي يريدون لعبه في معالجة محتهم. وتضمن المشروع تحضير شامل للجاليات، وتنمية فهم كاف للعمليات التشاركية وبناء لقدرة البحث المحلية. كذلك تم عقد جلسات تعليمية أدارها اللاجئون المتدربون، كما تم إعداد وتوزيع كتيب تربوي. وقد اشترك ممثلين عن اللاجئين ونشطاءهم وخبراءهم بنتائج وتحليل الدراسة.

وعندما تم توفير الفرصة للاجئين الفلسطينيين الفرصة لإبداء آرائهم المطلعة، أبدوا رغبتهم القوية للمشاركة في البحث عن حلول لمحتهم. وأصر أكثر المشاركين بأن وجهات نظر اللاجئين هي التي تتضمن معلومات أكثر مغزى حول نوع القرارات التي يجب أن تتخذ بخصوص مستقبلهم. ورأوا أن المشاركة هي

منذ أن وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣، بل منذ وفاة السيد ياسر عرفات - حاميهم التاريخي - في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٤، شعر العديد من اللاجئين بالضعف وتساءلوا عن احتمال وجود مكان لهم داخل إطار أوسلو، التي تعترف بحق إسرائيل بالوجود بينما تؤجل قضية اللاجئين إلى المفاوضات النهائية، والتي تمنحهم أيضاً الحق بممارسة حقهم بالعودة، فهم يخافون من أن تتخلى السلطة الوطنية الفلسطينية عن حقوق اللاجئين كبديل لدولة فلسطينية، وبالتالي يتحدد عودة اللاجئين فقط إلى حدود دولة فلسطينية مقصورة على مناطق محددة.

بدأ اللاجئين النشطاء، يدفعهم تخوفهم من نتائج أوسلو، ببناء حركة مبنية على القاعدة الشعبية. وخلال العقد الماضي، ظهرت تجمعات عديدة في مواقع متعددة عبر الكرة الأرضية لديها الكثير من الطلبات والتوصيات بهدف زيادة إشراك اللاجئين في المناقشات التي تتعلق بوضعهم ومستقبلهم. ويرغب اللاجئون أنفسهم بالمشاركة لأنهم فقط يعتقدون بأنهم أنفسهم هم من يمكنهم ثقة بهم بأنهم لن يساوموا على حق العودة أو التوقيع عليها.

وعلى الرغم من نداءات المثقفين الفلسطينيين والشخصيات عامة والمشرعين بوجود وجود دور أكثر مركزية للاجئين، إلا أنه لم تتم الإشارة إلى وجهات نظر عامة الشعب من اللاجئين أثناء المفاوضات مع إسرائيل. ولم يقترح أحد إستراتيجية شاملة لإشراك اللاجئين. كذلك لم تقدم أي من المنظمات الدولية، والمؤسسات التربوية، والأحزاب السياسية الفلسطينية، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ولا حتى الدول المضيفة إلى اللاجئين في فلسطين أو في الشتات المعلومات التي يحتاجونها لتقييم التطورات السياسية بخصوصهم. كذلك لم يتم وضع أو تأسيس أية آليات لضم اللاجئين و شملهم في العمليات السياسية.

ويصر العديد من المدافعين عن حقوق اللاجئين بأن اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية المستقبلية



Paul Jeffrey/ACT International

القانون الدولي؟ كيف يمكن للمشاركة بحد ذاتها أن تغير في وضع جاليات اللاجئين؟ كيف يمكن أن يؤثر إشراك اللاجئين على الطبيعة الديمقراطية في الدولة الفلسطينية المستقبلية؟ نتمنى أن يكتشف البحث التشاركي المستقبلي هذه القضايا.

تم القيام بمشروع «حان الوقت لهم بأن يتكلموا ولنا بأن نصغي» من قبل فريق الباحثين في المركز الفلسطيني لنشر الديمقراطية وتنمية المجتمع والذي يقع مقره في رام الله www.panoramacenter.org. ونفذ المشروع بمنحة من صندوق خبراء الشرق الأوسط والخدمات الإستشارية، الذي يديره مركز بحوث التنمية الدولية في أوتاوا والذي يدعم مالياً من قبل وكالة التنمية الدولية الكندية ومركز بحوث التنمية الدولية، بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الكندية. جوليت أبو عيون كانت مديرة المشروع ونورا ليستر مراد هي باحثة فيه. للحصول على التقرير الكامل، يرجى مراسلة البريد الإلكتروني: abuuyun@yahoo.com أو NoraLesterMurad@gmail.com

بالتعبير عن آرائهم في ضرورة جداً. إن الإتجاه العالمي نحو المشاركة الفعالة والقيادة المفيدة في السياقات الإنسانية هو غير كافي؛ فاللاجئون يستحقون أيضاً المشاركة في العمليات السياسية التي تقرر مصيرهم. وفي نهاية مبادرتنا، أشار المشاركون في الدراسة إلى أنهم يريدون المزيد، ودعوا إلى المزيد من حملات لرفع الوعي لكل الفلسطينيين، إضافة إلى تنظيم أفضل ضمن جالية اللاجئين، وحوار نشيط ومفتوح داخل القيادة الفلسطينية، علاوة على حصول قسم شؤون اللاجئين في السلطة الفلسطينية على دور أكثر نشاطاً بين اللاجئين والخبراء في القانون الدولي.

نحن ندرك بأن اللاجئين كانوا يعربون عن وجهات نظرهم في لحظات تاريخية معينة جائت إثر وفاة عرفات وسيطرة فتح على السلطة الفلسطينية. هل ستكون مواقفهم وآرائهم مختلفة اليوم بعد إنتخاب البرلمان الذي تسيطر عليه حماس؟ هل ستتغير مواقفهم اذا تقدموا بخيارات فعلية ستطبق ضمن سياق تأسيس دولة لفلسطينية معترف بها؟ هل يقوض الاتفاق الجماعي على خيارات اللاجئين من حقوق اللاجئين الفردية تحت

شدد المشاركون بأنه يجب رفض أية إتفاقية تلغي حق اللاجئين بالعودة لأنه وحتى ولو كانت قادرة على تحقيق نوع من «السلام» إلا أنها لن تُنهي النزاع. فهم يريدون أن يشككوا جزءاً من المناقشات وعمليات اتخاذ القرارات، بدلا من أن يكون دورهم ببساطة الاختيار من بين بضعة خيارات تُصاغ بالنيابة عنهم. وأكد المشاركون شرعية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، بما فيه اللاجئين، ولكنهم قالوا أيضاً أن المنظمة لم تمثل آراء اللاجئين بشكل كافي إما في الضفة الغربية، أو قطاع غزة أو في الشتات. وانتقدوا إلى حد كبير قلة إستشارة اللاجئين وقلة الشفافية في عملية المفاوضات، وانتقدوا غياب الآليات الديمقراطية التي تمكنهم من إنتخاب زعمائهم واقتروا عقد إنتخابات لإختيار هيئة ثقة من ممثلي اللاجئين تصبح نقطة مركزية داخل منظمة التحرير الفلسطينية لأي مفاوضات حول قضايا اللاجئين. وأصروا على حقهم لترشيح مفاوضين أكثر تأهيلاً وأقل فساداً، كما أكدوا على أهمية شمل اللاجئين العاديين وعدم حصر التمثيل في المثقفين والقياديين.

وبناءً على تجاربنا في مخيمات قلنديا والجلزون، فمن الواضح أن تلك الآليات التي تسمح للاجئين